رفضَ تسييس الحقوق.. وأكدَ قبول التوصيات غير المتعارضة مع الإسلام

العيبان: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها خيارٌ استراتيجي للمملكة

عدَّ معالي الدكتور بندر بن محمد العيبان رئيس هيئة حقوق الإنسان أن جهود حماية حقوق الإنسان في المملكة تكشف عن حرصها على إرساء دعائم حمايتها على المستوى الوطني، ودعم كل الجهود الإقليمية والدولية التي تحقق هذا الهدف، مع مراعاة قيم المجتمعات واحترام تقاليدها.

جاء ذلك خلال ترؤسه وفد المملكة العربية السعودية في الدورة الخامسة والعشرين لمجلس حقوق الإنسان في جنيف، والتي عقدت مؤخراً، حيث أكد في كلمة المملكة التي ألقاها أمام أعضاء المجلس؛ أن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها خيارٌ استراتيجي للمملكة، ويشكل العمود الفقري لسياسة التطوير الشامل التي تتبناها الدولة.

وأوضح معاليه خلال "جلسة مناقشة واعتماد النتائج النهائية لاستعراض المملكة ضمن الجولة الثانية للاستعراض الدوري الشامل"؛ أن ما حققته المملكة من إنجازات في تعزيز ثقافة حقوق الإنسان ونشرها وحمايتها؛ لا يعني انتهاء المسيرة والاكتفاء بما تحقق، بل إن ذلك يعد دافعاً وحافزاً مهماً من أجل تكثيف العمل الوطني الدؤوب على حماية ما تحقق من منجزات وطنية، ووضع الآليات الكفيلة بمزيد من الترسيخ لثقافة حقوق الإنسان وقيمها ومبادئها وحمايتها.

مساعدة الدول على تعزيز حقوق الإنسان

وأكد معاليه أن نجاح آلية الاستعراض الدوري الشامل مرهونٌ بعواملَ أساسية عدة، أهمها: الموضوعية، التي من شأنها الإسهام في تحقيق أهداف آلية الاستعراض، ومساعدةُ الدول على تعزيز حقوق الإنسان فيها وحمايتها والتغلب على التحديات التي تواجهها، مضيفاً: يأتي الاستمرار عاملاً مهماً من عوامل نجاح آلية الاستعراض، فبقدر استمرار هذه الآلية تزداد فرص الوصول إلى الأهداف والتطلعات المرجوة منها، وهذا يتطلب منا جميعاً دعمها والحيلولة دون أي مساعٍ لإفشالها مع أهمية مراعاة التدرج في تنفيذ الالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان، مبيناً أن من تلك العوامل أيضاً: مراعاة التنوع الثقافي للبلدان، حيث إن اختلاف ثقافات بلدان العالم حقيقةٌ ماثلةٌ للعيان وواقعٌ معاش، وإن محاولات فرض ثقافات معينة على المجتمعات في مسائل حقوق الإنسان؛ أمرٌ ضرره على حقوق الإنسان أكثر من نفعه؛ لذا يجب الأخذ في الحسبان تنوع الثقافات، واستثمار هذا التنوع في حماية حقوق الإنسان وتعزيزها، وأن يدخل ذلك ضمن مفهوم "عالمية حقوق الإنسان".

المملكة ملتزمة بحماية حقوق الإنسان

وأكد أن حكومة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز ملتزمة بحماية حقوق الإنسان وتعزيزها على المستوى الوطني، والإسهام في ذلك على المستوى الإقليمي والدولي، موضحاً أن تعاونها مع آلية الاستعراض الدوري الشامل، وقبولها بمعظم التوصيات التي قُدمت لها خلال عملية الاستعراض، وحرْصها على وضع تلك التوصيات موضع التنفيذ، وتقديمها للتوصيات الموضوعية للدول التي خضعت أو التي ستخضع للاستعراض؛ يعبر – بجلاء – عن ذلك الالتزام، مضيفاً: وفي سعينا جميعاً لتطوير آلية الاستعراض الدوري الشامل، والاستجابة لما يفرضه واقع العمل والمتغيرات؛ تؤكد حكومة بلادي أهمية التقيد بالمبادئ التي تضمنها القرار ١/٥، وأهمها أن تُجرَى عملية الاستعراض بطريقة موضوعية وشفافة وبناءة، وغير تصادمية، وغير انتقائية، وغير مسيّسة.

وجدد معاليه التزام حكومة المملكة بتعهداتها الطوعية التي قدمتها أمام مجلسكم الموقر، وبالتعاون مع آلية الاستعراض الدوري الشامل ودعمها، بوصفها دعامة أساسية لعمل المجلس، ووسيلةً مُثلى لتحقيق الأهداف التي أُنشئ من أجلها، ومن أبرزها: تقييم حالة حقوق الإنسان تقييماً ذاتياً، من أجل تعزيز الاحترام العالمي لكل حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع، دونما تمييز، وبطريقةٍ عادلة ومسؤولة.

٢٢٥ توصية في ١٢ موضوعاً

وأوضح أن السعودية قدمت (مئتين وخمساً وعشرين) توصية في أكثر من (اثني عشر) موضوعاً من موضوعات حقوق الإنسان، حظيت بالاهتمام البالغ، والنصيب الوافر من الدراسة على مختلف المستويات، حيث تمت دراستها – ابتداءً – في مجلس هيئة حقوق الإنسان، ثم شُكلت لجنة رفيعة المستوى تضم أكثر من (ثلاث عشرة) جهة حكومية لدراسة التوصيات، مضيفاً: وفي خطٍّ موازٍ – وبقدرٍ مساوٍ من الأهمية – تم عقد عدد من الاجتماعات في مناطق مختلفة من المملكة، شارك فيها ممثلون عن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومؤسسات المجتمع المدني والجهات الأكاديمية، والأفراد الفاعلون في المجتمع – رجالاً ونساءً – في مجال حقوق الإنسان؛ لمناقشة التوصيات، واقتراح سبل التنفيذ الفاعل لها، لافتاً إلى أن تلك الاجتماعات بلورت رؤية وطنية شاملة، استندت إليها حكومة بلادي في تقييم موقفها إزاء هذه التوصيات.

ولفت إلى أن المشاورات الوطنية الواسعة، التي جرت منذ مطلع نوفمبر الماضي؛ خلصت إلى التأييد والتأييد الجزئي (لمئةٍ وثمانٍ وثمانين توصية)، وعدم التأييد لـ (سبعٍ وثلاثين توصية)، إما لتعارضها مع مبادئ الشريعة الإسلامية وأحكام النظام الأساس للحكم وقيم المجتمع وثقافته، أو لأنها خرجت عن مبادئ الاستعراض حيث تضمَّنت ادعاءات غير صحيحة.

وأشار معاليه، إلى أن ما يتعلق بتنفيذ التوصيات فقد صدر توجيه خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود للجهات المعنية باتخاذ ما يلزم من إجراءات لتطبيق وتفعيل التوصيات التي حظيت بالتأييد، وستعمل هيئة حقوق الإنسان مع كل الجهات الحكومية المعنية والمجتمع المدني على متابعة تنفيذ التوجيه، مؤكداً أن (ثماني وثمانين) توصية من التي حظيت بالتأييد أو التأييد الجزئي منفذةٌ بالفعل على أرض الواقع أو تم الشروع في تنفيذها.

وفي مجال الانضمام إلى الصكوك الدولية لحقوق الإنسان؛ بين معاليه أن المملكة صادقت مؤخراً على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم (مائة وثمانٍ وثلاثين) بشأن الحد الأدنى لسن الاستخدام، كما يجري – حالياً – دراسة الانضمام إلى عدد من المعاهدات والصكوك الدولية لحقوق الإنسان.

تعديل نظام الإجراءات الجزائية والمرافعات

وأوضح معاليه أنه تم مؤخراً تعديل نظام الإجراءات الجزائية، ونظامي المرافعات الشرعية، والمرافعات أمام ديوان المظالم، سعياً لتطوير النظام القضائي، وضمان استمرار نهج المملكة منذ تأسيسها في ترسيخ دعائم

الحق والعدل، من خلال قضاء مستقل يوفر الضمانات الكافية لإيصال الحقوق إلى أهلها بعدالة ناجزة، والمحاسبة وفقًا لقوانين عادلة ونزيهة ومُنصفة، مضيفاً: بل حرصت المملكة على إيجاد معالجة شمولية تحقق غايات تعزيز حقوق الإنسان من خلال إصدار العديد من الأنظمة المتخصصة التي تتكامل مع هذه الأنظمة الثلاثة، ومنها: نظامُ مكافحة الإتجار بالأشخاص، ونظامُ الحماية من الإيذاء ... وغيرهما، مشيراً إلى أن المملكة تؤكد على أن نظامها القضائي متقيدٌ بمبدأ شرعية التجريم والعقاب؛ حيث نصت المادة (الثامنة والثلاثون) من النظام الأساس للحكم على أن "العقوبة شخصية، ولا جريمة ولا عقوبة إلا بناءً على نصٍّ شرعي أو نصٍّ نظامي، ولا عقوبة إلا على الأعمال اللاحقة للعمل بالنص النظامي".

علانية جلسات التقاضي

وأشار العيبان إلى أن النظام القضائي في المملكة يولي مبدأ علانية جلسات التقاضي عناية كبيرة؛ لأنه يعد من أهم أسباب تحقيق العدالة التي من أجلها أُحدث مرفق القضاء، حيث نص نظام الإجراءات الجزائية ونظام المرافعات الشرعية بشكل واضح على أن الأصل هو علانية الجلسات، ما لم تقرر المحكمة – استثناءً – غير ذلك؛ مراعاةً للأمن أو محافظةً على الآداب العامة أو كان ذلك ضرورياً لظهور الحقيقة، وهو ما يتسق مع المعايير الدولية لضوابط المحاكمة العادلة، موضحاً أنه تعزيزاً لهذا المبدأ تواصل هيئة حقوق الإنسان، والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، ووسائل الإعلام المختلفة؛ حضور جلسات المحاكمات.

وفي مجال بناء القدرات القضائية؛ أوضح معاليه أن وزارة العدل تعاونت مع عدد من الجهات الحكومية والأكاديمية، مثل: المعهد العالي للقضاء، وهيئة حقوق الإنسان، وبعض الجهات الأكاديمية داخل المملكة وخارجها؛ لعقد وتنظيم العديد من الدورات التدريبية، وورش العمل، التي تركزت على الجوانب القضائية المختلفة، منها: عَقْدُ ندوات وورش عمل في مجال حقوق الإنسان في مناطق مختلفة من المملكة، وعَقْدُ ندوات وورش عمل في مجال تعزيز دور القضاء، مبيناً أنه تم البدء في تنفيذ مذكرة التفاهم التي وقعت بين المملكة العربية السعودية ممثلةً في هيئة حقوق الإنسان، ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، والتي تهدف إلى تعزيز القدرات الوطنية العاملة في مجال حقوق الإنسان، حيث تم عقد برنامج تدريبي حول الآليات الدولية لحقوق الإنسان في إطار هذه المذكرة، استفاد منها عدد كبير من ممثلي الجهات الحكومية المختلفة، بالإضافة إلى عدد من المحامين والإعلاميين والمهتمين بحقوق الإنسان.

وفي مجال حقوق المرأة والطفل ومكافحة جرائم العنف الأسري؛ قال العيبان إنه تم اتخاذ العديد من التدابير، ومن أهمها: صدور نظام "الحماية من الإيذاء" الذي يهدف إلى حماية أفراد المجتمع من الاستغلال، وإساءة المعاملة وبخاصة النساءَ والأطفال، والفئات الأخرى كالمسنّين وغيرهم، كما يُعْنى النظام برصد وتوثيق حالات العنف ومحاسبة كل من يعيق وصول شكاوى العنف الأسري إلى الجهات المختصة.

مشاركة المرأة السعودية في الانتخابات البلدية

وأكد معالي الدكتور بندر بن محمد العيبان أنه استناداً إلى توجيه خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز القاضي بتمكين المرأة من المشاركة في الانتخابات البلدية، مرشحةً وناخبةً؛ فإن المرأة ستشارك في الانتخابات البلدية القادمة وهو ما سيسهم في تعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتمكينها من الإسهام بفعالية في صنع القرار.

وقال: إن المملكة تعمل على تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني بوصفها شريكاً رئيساً في تنفيذ مسؤولياتها تجاه حماية حقوق الإنسان وتعزيزها، حيث تم الترخيص لمؤسسات وجمعيات عاملة في مجالات حقوق الإنسان المختلفة، ودعمها، وتمكينها من ممارسة أعمالها باستقلالية تامة، واقتراح العديد من الأنظمة؛ التي تم تبنيها من قبل السلطة التشريعية، موضحاً أنه لدعم هذا الإسهام وضمان فاعليته؛ تعكف الجهات التشريعية على دراسة مشروع نظام «مؤسسات المجتمع المدني» للوصول إلى صياغة محكمة تجمع بين آراء الأطراف ذات العلاقة بمشروع النظام.

خطة وطنية لرفع مستوى الوعي بحقوق الإنسان

ولفت إلى أنه قد تم إعداد خطة وطنية شاملة، شاركت في صياغتها الجهات الحكومية ذات العلاقة بحقوق الإنسان، ومؤسسات المجتمع المدني تهدف إلى رفع مستوى الوعي بحقوق الإنسان مرتكزةً على عدد من المبادئ، أهمها: الإسهام في تنفيذ التزامات المملكة بموجب الاتفاقيات التي وقعتها أو انضمت إليها. كما تم إطلاق برامج توعوية تهدف إلى تنمية الوعي بحقوق الفئات الأكثر عرضة للانتهاكات؛ كالنساء، والأطفال، والعمالة الوافدة، والمسنين، والأشخاص ذوي الإعاقة.

وشدد على أن حكومة المملكة حرصت على تهيئة بيئة العمل المناسبة والملائمة للعمال الوافدين؛ من خلال سن الأنظمة والقوانين، ووضع الآليات والإجراءات التي تبيّن ما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات، دون تمييز فئة أو جنسية ما عن أخرى، بالقدر الذي يضمن لهم حقوقهم، ويكفل لهم حياة آمنةً كريمة. وآخر ما صدر في هذا الشأن هو "لائحة العاملين في الخدمة المنزلية ومن في حكمهم" التي تحدد – بوضوح – العلاقة بين صاحب العمل والعامل في الخدمة المنزلية، وحقوق الطرفين وواجباتهما، لافتاً إلى أنه في هذا السياق؛ قامت وزارة العمل مؤخراً بإطلاق برنامج "مُساند" التوعوي الذي يهدف إلى التعريف باللائحة، مع إبراز حقوق وواجبات العاملين في الخدمة المنزلية ومن في حكمهم وأصحاب العمل، وتعريفهم بآلية تقديم الشكاوى، ووسائل الانتصاف.

إطلاق «برنامج حماية الأجور»

وأشار العيبان إلى أنه تم مؤخراً إطلاق "برنامج حماية الأجور"، وهي آلية إلكترونية يتم من خلالها رصد انضباط المنشآت في سداد الأجور في الوقت المحدد في العقد، والقيمة المتفق عليها دون تأخير أو مماطلة، وستمثل البيانات التي يوفرها هذا النظام مرجعاً معتمداً يتسم بالدقة والشفافية في البت في الشكاوى والقضايا المتعلقة بالأجور ومستحقات العمالة، وهو ما سيسهم في معالجة كثير من القضايا العمالية.

وأوضح أنه حفظاً لحقوق العمالة الوافدة وللاعتبارات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية؛ قامت المملكة بوضع عدد من القواعد والإجراءات لتصحيح وضع مخالفي نظامي الإقامة والعمل، مشيراً إلى أن الأرقام الإحصائية تبين أن الحملة التصحيحية لأوضاع العمالة نجحت إلى حد كبير في تمكين أعداد كبيرة من المخالفين من الاستفادة من المهلة والتسهيلات المقدمة عبر استخراج رخص العمل والإقامات النظامية ليصححوا بذلك أوضاعهم، ويستمروا في العمل بشكل نظامي داخل البلاد، لافتاً إلى أن عدد رخص العمل الصادرة في أثناء المهلة التصحيحية بلغ (ثلاثة ملايين وثمانمائة وتسعين ألفاً، وتسعمائة وست عشرة) رخصة، وبلغ عدد من تم تغيير مهنهم من العمالة الوافدة في أثناء الفترة التصحيحية (مليونين، وأربعمائة وثلاثة وعشرين ألفاً، وسبعمائة وتسعة وسبعين) عاملاً، وبلغ عدد من تم نقل خدماتهم من العمالة الوافدة إلى أصحاب عمل آخرين في أثناء الفترة التصحيحية (مليونين، وستمائة وخمسة عشر ألفاً، ومئتين وثمانين) عاملاً. وفي المقابل تم تيسير مغادرة العمال المخالفين إلى بلدانهم مع ضمان حقوقهم.

السعودية: ما يتعرض له الأطفال في العالم «محزنٌ»

قال سعادة المندوب الدائم للمملكة في المقر الأوروبي للأمم المتحدة في جنيف، السفير فيصل بن حسن طراد: إن المملكة تؤمن انطلاقاً من قيمها الدينية والأخلاقية والثقافية واحترامها للمعاهدات الدولية؛ بأن ما يتعرض له الأطفال في العالم من انتهاكات كبيرة أمر محزن، ويجب أن يحظى باهتمام العالم بأسره دولاً ومنظمات وهيئات دولية.

وقال في كلمة المملكة التي ألقاها في ١٣ مارس ٢٠١٤، أمام مجلس حقوق الإنسان خلال مناقشة العنف ضد الأطفال والأطفال في النزاعات المسلحة: "إن الشريعة الإسلامية التي تستمد المملكة أنظمتها منها أوجبت حماية حقوق الإنسان كافة، بما فيها حقوق الطفل، حيث تولي حكومة المملكة حقوق الطفل اهتماماً بالغاً؛ لذا سنت عدداً من الأنظمة والقوانين واللوائح التنفيذية والتعاميم الوزارية التي بلغ عددها (١٣١) نظاماً"، مستعرضاً بعض الأنظمة وجهود المملكة التي ترتقي بحقوق الطفل.

وبين أن المملكة اتخذت إجراءات في سبيل حماية حقوق الأطفال وتعزيزها؛ حيث شرعت اللجنة الوطنية للطفولة بالعديد من البرامج الرامية إلى تحقيق الأهداف الاستراتيجية الوطنية للطفولة التي كان من أهمها: برنامج (أساس)، ومبادرة (إعلام صديق) للطفل، ومبادرة (بناء

القدرات)، وبرنامج (حماية)، ومبادرة (شركاء الطفولة).

وأفاد السفير طراد بأنه تم تحقيق النسب المستهدفة في مجال الرعاية الصحية للطفل؛ حيث بلغت نسبة التغطية بالتطعيمات للأمراض المستهدفة بالتحصين نسبة ٩٨,٢٪، وانخفضت معدلات الوفاة للأطفال دون الخامسة بنسبة الثلثين وفق الأهداف الإنمائية الألفية بنهاية العام ٢٠١١م. ولفت إلى أن عدد دور رعاية الأيتام ذكوراً وإناثاً يبلغ أكثر من ٢٤ داراً تعمل جميعها على تقديم الرعاية اللازمة، وتوفير بيئة تربوية صالحة للأيتام بمختلف مراحلهم العمرية، ودعمت الجهات المختصة الجمعيات الأهلية ودور الإيواء بعدد من الوسائل والخدمات التي من بينها: المؤسسة الخيرية لرعاية الأيتام، والجمعية الخيرية لرعاية الأيتام (إنسان) التي ترعى قرابة ٣٠ ألف يتيم خلال السنوات العشر الماضية وبكلفة بلغت ٦٠٠ مليون ريال سنوياً. وقال سفير المملكة لدى الأمم المتحدة في جنيف: "إن وفد المملكة يود وانطلاقاً من قيم المملكة الإنسانية ورسالتها الحضارية أن يلفت نظر هذا المجلس إلى ما يعانيه الأطفال في فلسطين المحتلة من انتهاكات يرتكبها الاحتلال بحقهم والتي تؤكدها تقارير لمنظمات دولية، حيث ذكرت اليونيسيف أن أكثر من ٧٠٠ طفل فلسطيني يتعرضون للاعتقال والاستجواب والاحتجاز في كل عام، عدا الترويع وهدم منازل أسرهم ومنعهم من الذهاب لمدارسهم بوضع الحواجز وإيقافهم لساعات طويلة وهو الأمر الذي أدى إلى عزوف بعضهم عن الدراسة والاتجاه لسوق العمل لمساعدة أسرهم في ظروف غير إنسانية تهدد سلامتهم الجسدية والنفسية". مشيراً إلى أن مجلس حقوق الإنسان يتحمل مسؤولية قانونية وأخلاقية كغيره من المنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان وخاصة حقوق الأطفال لإيقاف معاناة أطفال فلسطين الرازحين تحت ظلم الاحتلال وجوره.